

Distr.: General
1 November 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى اتفاق أكرّا الثالث بشأن كوت ديفوار، الذي أبرم في أكرّا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/29) وإلى رسائلي المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/667) و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/716) و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/748) و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/800) بشأن رصد الاتفاق.

وتجدون طيه التقرير الخامس لفريق الرصد الثلاثي الأطراف المنشأ بموجب اتفاق أكرّا الثالث، وهو يغطي الفترة من ١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق). وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي أ. عنان

المرفق

تنفيذ اتفاق أكرّا الثالث

التقرير الخامس لفريق الرصد الذي يغطي الفترة من ١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

أولا - عرض عام

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً باتفاق أكرّا الثالث المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ويغطي التطورات الرئيسية التي حصلت في تنفيذ اتفاق أكرّا الثالث منذ تقريره الأخير الصادر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٢ - ظلت عملية السلام في كوت ديفوار تواجه صعوبات جمة في الفترة قيد الاستعراض. فالحالة الأمنية العامة كانت هادئة على ما يبدو في الجنوب لكنها بدت متوترة في الشمال. وشهدت أنحاء البلد جميعها تزايداً في حالة الاحتياج غذى الحالة السياسية الملتهبة بشدة بسبب تأخر الجمعية الوطنية في الوفاء بالموعد النهائي لاعتماد النصوص التشريعية ذات الصلة الذي حُدد في ٣٠ أيلول/سبتمبر وكذلك بسبب تأخر الفرقاء الذي بدا مبكراً في الوفاء بالموعد النهائي لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المحدد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال تقاسم اللوم بين القوى السياسية، أي بين الجبهة الشعبية الإيفوارية والقوات الجديدة في هذه الحالة، يطبع المناقشات السياسية.

٣ - ففي الجنوب، أدى خطر قيام جماعات من الناشطين بتنظيم مظاهرات واحتجاجات إلى زيادة شعور السكان بإمكانية وقوع مواجهة وشيكة، مع اقتراب موعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. أما في الشمال، فقد أدت الإشاعة السائدة والاعتقاد المنتشر على نطاق واسع بأن القوات المحايدة ستشن حملة على القوات الجديدة لنزع أسلحتها بالقوة إلى إهانة النفوس وإثارة ردود فعل السكان المحليين. وأدى هذا الاعتقاد إلى وقوع مظاهرات في بواكي وكوروغو وسيغويلا وبونا في ٧ و ١١ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت المظاهرات التي شهدتها بواكي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر أخطر المظاهرات إذ أدت إلى شن هجمات عنيفة على قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن.

٤ - وأفضت اجتماعات اللجنة الرباعية الأطراف والحوار الذي أجري مع رئيس الجمهورية إلى تطورات إيجابية. فقد وجه الطرفان العسكريان المتحاربان في الإعلان الذي أصدره في ١١ تشرين الأول/أكتوبر إشارة إيجابية جازمة مفادها أن العسكريين مصممون على إنهاء الحرب ومستعدون للشروع في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج. ولم يدعأ مجالاً للشك في رسالتهما التي يدعوان فيها الجهات الفاعلة السياسية الإيفوارية إلى الالتفاف تأييداً لموقفهما ومواصلة السعي الحثيث للدفع بعملية السلام. وساعد الخطاب الذي وجهه الرئيس إلى الأمة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ على تهدئة نفوس المتعاطفين السياسيين العازمين على التمترس بسبب رفض القوات الجديدة بدء عملية نزع السلاح. لذلك، تم في الوقت الحاضر تعليق المظاهرات التي كان "الوطنيون الشباب" والمناضلون المؤيدون للجهة الشعبية الإيفوارية يعتزمون القيام بها. وبعد انصرام الأجل المحدد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، لا يزال مناخ التوتر سائداً، لكنه لم تظهر حتى الآن أي ردود فعل عنيفة. فالجميع يترقب الخطوة المقبلة التي سيقوم بها أي طرف ومن شأنها تحريك العملية المتوقفة.

ثانياً - التطورات البارزة في عملية السلام

المشاورات الجارية بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأعمال التحضيرية لها

٥ - عقد الرئيس غباغبو، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اجتماعاً مع مسؤولين كبار من الحكومة، من بينهم رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والأمن الداخلي، ورئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ورؤساء القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والشرطة والدرك الوطني، لمناقشة مسألة بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكان الرئيسان العسكريان لقوة ليكورن وقوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حاضرين في الاجتماع فيما غابت القوات الجديدة.

٦ - ونظراً لكون بعض مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج غير جاهزة للشروع في العملية، فقد اقترح الرئيس استخدام الأموال العامة لدفع مستحقات إيواء المقاتلين السابقين في فنادق شتى بمواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الموجودة في جميع أنحاء البلد خلال مرحلة التجميع. ونوقشت أيضاً خطط بدء العملية ببرنامج نموذجي في بونا وبوندوكو في المنطقة الشرقية من البلد كما نوقشت مسائل تحديد الهوية وعناصر الأمن الإضافية والمدفوعات. واتفق على أن يقوم رئيس الوزراء بتبليغ مضمون هذا الاجتماع إلى الأمين العام للقوات الجديدة. وكان الرئيس أعرب عن أمله في لقاء جميع الأطراف لمناقشة خطة واقعية بعد انعقاد اجتماع ياموسوكرو بين اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وممثلي القوات المسلحة للقوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار بشأن الأعمال التحضيرية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعقد هذا الاجتماع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، واتفق على: '١' ضرورة بدء عملية نزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فعليا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على أن تبدأ مرحلة التجميع الأولى في الشرق (بونا في المنطقة التي تسيطر عليها القوات الجديدة وبوندوكو في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة)، ثم في الغرب (مان وسيغويلا في المنطقة التي تسيطر عليها القوات الجديدة، وغويغلو ودلوا في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة) فالمنطقة الوسطى (بواكي في المنطقة التي تسيطر عليها القوات الجديدة وياموسوكرو في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة)؛ '٢' تعهد اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإصلاح مواقع التجميع في بونا وبوندوكو قبل حلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛ و '٣' إجراء عملية تحديد هوية المقاتلين السابقين خلال عملية التجميع، بمساعدة فنية من مكتب تحديد الهوية الوطنية واللجنة الإحصائية الوطنية لكوت ديفوار.

٧ - وقد أُعدت خطط لتنظيم برنامج نموذجي في بونا وبوندوكو حيث سيكون إعداد المواقع وترتيب المدفوعات أيسر قياسا إلى غيرها من البلدات نظرا لحجم العملية الصغير نسبيا (فعدد المقاتلين يقدر بثمانمائة مقاتل في بونا وبستمائة مقاتل في بوندوكو). واتفق على نقل الموظفين الذين سبق تعيينهم في موقعي بواكي وياموسوكرو إلى موقعي بونا وبوندوكو اللذين لم يتم بعد تعيين موظفين فيهما. وستساعد القوات المحايدة، بما في ذلك قوة الشرطة المدنية، على خفر المواقع لكفالة الأمن بها، كما ستشرع قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورون في وضع تدابير لتأمين الأسلحة المجمعة. ومن جهة أخرى، أعربت الشرطة المدنية عن استعدادها لتنظيم برنامج للتوعية بأهمية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كلا الموقعين. وينطوي البرنامج، بالإضافة إلى السفر إلى القرى والمدن من أجل تفسير عمل الشرطة المدنية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للسكان المحليين، على مساعدة اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على مد جسور التواصل مع المجتمعات المحلية بشأن قضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بمساعدة قادة تلك المجتمعات.

٨ - وأشار رئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى أنه يلجأ إلى مصادر تمويل متعددة، منها الخزينة الوطنية، لسد النقص الناتج عن وقف البنك الدولي لتمويله. وأشار أيضا إلى أن اللجنة ستقوم، حال وضع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في صيغته النهائية، بإعداد مخطط يبين مختلف مراحل العملية وآجالها لنشره على عموم الناس. وأعلنت الحكومة الفرنسية التبرع بمبلغ مليون يورو عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو تبرع ذو أثر فوري يتوخى تغطية الاحتياجات التالية: '١' شبكة الأمان لـ ١٠٠ ١ من المقاتلين المسرّحين في المنطقة الشرقية بأكملها؛ و '٢' إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم؛ و '٣' المعدات والموظفون.

٩ - ومن بين القرارات المتخذة في ذلك الاجتماع المعقود في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ طلب تقدمت به كل من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوات الجديدة للقاء رئيس الدولة قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بغية مناقشة المسائل المتعلقة بالحالة السياسية في البلد واستعراض الأعمال التحضيرية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد وافق الرئيس غباغبو على حضور اللقاء في ١١ تشرين الأول/أكتوبر في ياموسوكرو. ووسع منتدى النقاش، فوجّه دعوة إلى رئيس الوزراء سيدو ديبارا وأعضاء حكومة المصالحة الوطنية؛ وممثلين من كل طرف من الأطراف الإيفوارية العشرة الموقعة على اتفاق أكرّا الثالث؛ ورئيس اللجنة الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والمنسق العام والأمين العام للجنة الإرشادية الوطنية لإعادة انتشار الإدارة؛ وقادة قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن ومفوض الشرطة المدنية.

١٠ - وخلال الاجتماع المعقود في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أكدت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوات الجديدة التزامهما القوي بإعلانهما المشترك الصادر في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ المتعلق بإنهاء الحرب وحث الطرفان الدوائر السياسية على أن تحذو حذوهما. ومن بين المسائل الأخرى ذات الأهمية دعوتهما إلى إقامة مناخ من الثقة يبدد المخاوف في أوساط السكان عامة بشأن الأمن الشخصي والممتلكات؛ وإعادة هيكلة القوات المسلحة الوطنية لتشمل عناصر الجناح المسلح للقوات الجديدة؛ واتخاذ تدابير لمواجهة التدهور الاقتصادي العام الذي زاد تفاقمًا بسبب التوترات التي نشأت بشأن موعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

١١ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وجّه الرئيس غباغبو خطاباً إلى الأمة بشأن حالة تنفيذ اتفاق أكرّا الثالث، لا سيما ما يتعلق منه بقرب موعد بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقال إنه يعتزم أن يعرض على نظر اللجنة الوطنية جميع النصوص التشريعية ذات الصلة المتوخاة في اتفاق لينا - ماركوسي والمتفق عليها في اتفاق أكرّا الثالث. وفيما يتعلق بتعديل المادة ٣٥، أكد بشدة أنه سيقدم هذا النص التشريعي الرئيسي إلى الجمعية الوطنية حال بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأوضح موقفه بشأن هذا النص الذي اعتزم طرحه في آخر المطاف للاستفتاء. وحذر من أي عمل يدبر لشن هجوم على فرنسا أو على الأمم المتحدة، مذكراً بأن "المرء لا يُهاجم من أتى ليساعده". وأعلن عن منتدى دعي إليه جميع الأطراف الإيفوارية الموقعة على اتفاق أكرّا الثالث. وهو اجتماع سيستجيب لشواغل الفرقاء العسكريين وسيحدد المسائل التي ستفضي إلى تهيئة بيئة سياسية مواتية للشروع بصورة فعلية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج. ودعا بقوة كافة الدوائر السياسية إلى الالتفاف حول الرسالة التي وجهها الفرقاء العسكريون لإنهاء الحرب والمضي قُدماً بعملية السلام.

١٢ - وكانت ردود الفعل متباينة على بيان رئيس الجمهورية في شتى الأوساط السياسية. فالجبهة الشعبية الإيفوارية رحبت به بحماس باعتباره بياناً يزكي موقفها، لا سيما بشأن المادة ٣٥. إذ ترى أنه لا يمكن أن يكون هناك شرط مسبق لنزع السلاح. وينبغي أن تقوم الجمعية الوطنية بمهمتها دون تدخل الجهاز التنفيذي وينبغي الحسم في المادة ٣٥ في امتثال تام للإجراءات الدستورية. ومن جهتها، أعربت مجموعة السبعة الماركوسيين عن اعتقادها بأن نزع السلاح ينبغي أن يتم بالفعل بموازاة مع الإصلاحات السياسية المنصوص عليها في اتفاق لينا - ماركوسي. وأفادت القوات الجديدة أنه لا يمكن بدء عملية نزع السلاح في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر دون الشروع في اتخاذ إجراءات لاعتماد الإصلاحات السياسية المتوخاة في اتفاقي لينا - ماركوسي وأكرا الثالث. وإذا كانت القوات الجديدة تغييت بشكل باد للعيان عن الاجتماعات التي دعا إليها الرئيس في ١١ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، فإن ذلك كان دفاعاً عن هذا الموقف.

١٣ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أصدرت الحكومة الفرنسية عن طريق الناطق باسم وزارة الخارجية، بياناً رسمياً جاء فيه ما يلي:

”تعهدت الأطراف الإيفوارية في ماركوسي وأكرا بإنجاح عملية المصالحة التي تشمل تنفيذ الإصلاحات التشريعية والدستورية مقابل نزع السلاح. وحظي اتفاقاً ماركوسي وأكرا بتأييد مجلس الأمن.

ونرحب بالخطاب الذي ألقاه الرئيس غباغبو في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ولا سيما التزامه الواضح بتنفيذ اتفاقي ماركوسي وأكرا وقيادة البلد إلى بر السلام وعقد الانتخابات في الموعد المقرر لها. ونلاحظ أنه يعتزم الإسراع بتنفيذ جميع الإصلاحات المنصوص عليها في هذين الاتفاقين.

وقد تم أمس في ياموسوكرو قطع التزامات هامة. وندعو كافة الأطراف إلى إبداء روح المسؤولية وتنفيذ هذه الالتزامات الأساسية لكفالة العودة إلى السلام“.

١٤ - وعلى مستوى المجتمع الدولي، رحب رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي المقيمون في أيدجان بالخطاب الذي ألقاه الرئيس غباغبو معتبرين إياه تأكيداً لالتزامه بتنفيذ أحكام اتفاقي لينا - ماركوسي وأكرا الثالث تنفيذاً كاملاً. وأعربوا عن ارتياحهم، لا سيما للمبادرة التي اتخذها رئيس الدولة والتي ستُفضي إلى تعديل المادة ٣٥ طبقاً للصلاحيات الموكلة إليه بموجب الدستور وعملاً بتنفيذ أحكام اتفاق لينا - ماركوسي وبرنامج عمل حكومة

المصالحة الوطنية. وأفاد رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي أن هذه المبادرة تعتبر خطوة هامة على طريق تنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية في الموعد المقرر لها. وفي هذا الصدد، أكدوا أن إحراز تقدم في المشاورات بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوات الجديدة ضروري "لبدء عملية متزامنة إن على المستوى السياسي وإن على مستوى نزع السلاح".

١٥ - وقدم الأمين العام للأمم المتحدة بياناً بشأن خطاب الرئيس وبشأن الحالة الإيفوارية. وفيما يلي نص البيان:

"يلاحظ الأمين العام بقلق عدم الوفاء بالآجال الرئيسية المحددة في اتفاق أكرال الثالث لاعتماد الإصلاحات التشريعية وتنقيح المادة ٣٥ من الدستور المتعلقة بالأهلية لتولي الرئاسة وبدء عملية نزع السلاح. وقد أحاط علماً بالخطاب الذي وجهه الرئيس لوران غباغبو إلى الأمة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ويشاطره الرأي بأنه من الضروري إيجاد حل للأزمة السياسية دون مزيد من التأخير. ولهذه الغاية، يحث الأمين العام القوى السياسية في كوت ديفوار على كفالة التنفيذ التام وغير المشروط لاتفاقي لينا - ماركوسي وأكرال الثالث، بما في ذلك ما يتعلق فيهما بالإصلاح الدستوري ونزع السلاح.

ويذكر الأمين العام أن اتفاق أكرال الثالث يتوخى إقرار جميع الإصلاحات القانونية في الموعد المحدد لذلك، بما فيها تنقيح المادة ٣٥ من الدستور المتعلقة بأهلية تولي الرئاسة. ويحث في هذا السياق على إقرار جميع الإصلاحات التشريعية دون إبطاء، ويناشد أيضاً جميع العناصر المسلحة، بما فيها الميليشيات، الشروع في نزع السلاح في أقرب الآجال.

ويرحب الأمين العام بإدانة الرئيس لجميع أعمال العنف ضد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية والتي ينبغي لجميع السلطات المعنية الإذعان لها دون قيد أو شرط".

١٦ - ولم يسفر الاجتماع الذي عقده الرئيس في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ عن نتيجة نهائية. فقد تحفظت القوى السياسية عن التعبير عن موقفها حتى يتسنى لها دراسة القضايا بشكل أعمق وبالتالي إيجاد أجوبة أكثر شمولية.

المظاهرات بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٧ - وعلى خلفية المشاورات المذكورة، استجذبت تطورات سلبية نشأت عن شتى التهديدات وعن المظاهرات التي نظمت في الشمال ضد قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية ليكورن. ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، جرت مظاهرات قامت بها منظمات من المجتمع المدني في بواكي وكوروغو وسيغيلا وبونا ضد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حاول المتظاهرون في بواكي إضرام النار في ناقلة أفراد مصفحة خاصة بالكتيبة المغربية التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار كانت تتولى حراسة مقر المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا. وأطلقت كل من قوات عملية الأمم المتحدة والقوات المسلحة للقوات الجديدة طلقات نارية إنذارية. وفي حادث آخر، هاجم المتظاهرون مكتب فريق المراقبين العسكريين التابع لعملية الأمم المتحدة وأحرقوا بعض النوافذ والأبواب. كما دخلوا إلى غرفة أحرقوا فيها الأثاث والمحفوظات الخاصة بمؤسسة كوت ديفوار للاتصالات (Cote d'Ivoire Telecom) قبل أن تتدخل القوات المسلحة للقوات الجديدة لإطفاء الحريق. وفي حادث آخر، توجه المتظاهرون إلى قاعدة السوق الخاصة بعملية ليكورن غير أنهم ارتدعوا إثر استعمال الغاز المسيل للدموع وطلقات نارية إنذارية. وأصيب جنديان من عملية ليكورن وخمسة متظاهرين بجراح، وعطلت أربع مركبات تابعة للأمم المتحدة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نظمت مظاهرات سلمية في سيغيلا وفافوا. وشارك في مظاهرة سيغيلا زهاء ٣٠٠٠ شخص وقدم خلالها التماس إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يطالب بمراجعة المادة ٣٥ قبل الشروع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت مظاهرة سلمية في كوروغو. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، خطط لتنظيم مزيد من المظاهرات في كوروغو وبواكي وسيغيلا. ونظمت جميع هذه المظاهرات في رد فعل على الاعتقاد والإشاعة اللذين سادا على نطاق واسع بأن القوات المحايدة ستقوم بنزع سلاح القوات الجديدة قسرا.

١٨ - وطلب الأمين العام للقوات الجديدة في مذكرة احتجاج وجهها إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إجراء تحقيق في الأحداث التي وقعت في بواكي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد استجابت عملية الأمم المتحدة لهذا الطلب وتعزم إجراء تحقيق في الأمر.

١٩ - وفي الجنوب، شنت حركة الوطنيين الشباب والجماعات المسلحة ذات التوجه المماثل لمدة معينة حملة تهديدات بالقيام بأعمال عنف ضد عملية الأمم المتحدة وعملية

ليكونون إذا لم تشرعا في نزع السلاح. ويعتقد أن خطاب الرئيس غباغبو الموجه إلى الأمة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر قد ثنى هذه العناصر المقاتلة إلى حد ما عن عزمها المضي في تنفيذ مآربها.

أعمال الجمعية الوطنية

٢٠ - نشأ الشطر الأعظم من التراع السياسي الذي وقع خلال الفترة قيد الاستعراض عن بلوغ أعمال الجمعية العامة المتعلقة بالتشريعات الرئيسية التي يتعين اعتمادها إلى طريق مسدود.

٢١ - وأشار تقريرنا الأخير إلى أن الجمعية الوطنية لكوت ديفوار لم تتمكن من الوفاء بأجل ٣٠ أيلول/سبتمبر المحدد لاعتماد مشاريع القوانين المتوخاة في اتفاق لينا - ماركوسي وعلى النحو المتفق عليه في اتفاق أكرال الثالث. وخلال الدورة الاستثنائية لم يتسن اعتماد سوى مشروع القانون المتعلق بالتمويل العام للأحزاب والجماعات السياسية والحملات الانتخابية.

٢٢ - وستشرع الدورة العادية الثانية للجمعية الوطنية لعام ٢٠٠٤ (من ٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) في أعمالها فعلا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ووفقا لجدول أعمالها، سيقدم وزير الإدارة الإقليمية عيسى دياكيتي في ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ مشروع القانونين المتعلقين باللجنة الانتخابية المستقلة، وتحديد هوية الأفراد وحق الأجانب في الإقامة. وسيتم النظر في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر في مشروع النص المتعلق بالقانون المنظم للصحافة الذي سيقدمه وزير الاتصالات غيوم سورو. ويزعم الرئيس غباغبو، كما أعلن في خطابه إلى الأمة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أن يعرض على الجمعية الوطنية مشروع القانون المتعلق بتعديل المادة ٣٥ حالما يشرع في نزع السلاح.

٢٣ - غير أنه لا يزال تاريخ إعادة تقديم وزيرة العدل لمشروع القانون المتعلق بمدونة الجنسية مجهولا، بعد أن سحبه في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤. ولا يزال يتعين على الحكومة مناقشة مشاريع النصوص المتعلقة بالإثراء الشخصي غير المشروع، وبوضع المعارضة، وبالنظام الخاص بوسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية، وذلك قبل عرضها على الجمعية الوطنية.

العملية الانتخابية

٢٤ - رغم تجمد الوضع الذي تسبب فيه تعثر إقرار الإصلاحات التشريعية والدستورية، واصل الفريق العامل المتكون من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية المهتمين

بالعملية الانتخابية اجتماعاته الرامية إلى تبادل الآراء بشأن العملية الانتخابية وعملية تحديد هوية الناخبين وإمكانيات تقديم الشركاء للمساعدة.

٢٥ - والتقى الفريق العامل مع أعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقييم شؤون الانتخابات الزائرين من أجل تبادل الآراء عن العملية الانتخابية. وهذه البعثة (من ١٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤) هي متابعة لبعثتهم السابقة، واستهدفت استعراض التحضيرات التقنية اللازمة لتنظيم استفتاء وانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وما يترتب على ذلك من تكاليف، وطبيعة المساعدة المطلوبة ونطاقها. وحُدِّد تاريخ عقد اجتماع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بعد إجراء مشاورات مع مكتب رئيس الوزراء.

تقديم نطاق الخدمات العامة وإعادة انتشار الإدارة

٢٦ - تواصل اتخاذ الترتيبات الرامية إلى تمديد نطاق الخدمات العامة لتشمل المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة في الشمال والغرب وإعادة انتشار الإدارة فيها. وتتولى مسؤولية الاضطلاع بهذه المهمة اللجنة الإرشادية الوطنية لإعادة انتشار الإدارة بتنسيق عام من وزارة الخدمة العامة والعمالة. ويشارك وزير الإدارة الإقليمية بالمثل في هذه العملية.

٢٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ومع بدء السنة الدراسية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، أخذت الحكومة على عاتقها دفع مرتبات المدرسين حتى تتمكن المدارس من فتح أبوابها من جديد وأن يعاد انتشار الإدارة تدريجياً في بعض الجهات والمناطق. وتستتبع هذه العملية أولاً تحديد المدرسين، وحساب حجم المرتبات المتعين دفعها، ودفع المرتبات المستحقة. وصرفت حتى الآن مرتبات ٢٠٠ ١ مدرس في بواكي والمناطق المجاورة لها. وتتواصل هذه العملية التي شرع فيها في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر بسبب عرقلة عناصر القوات الجديدة لها في البداية حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفي مناطق بونا وكوروغو وأوديين ومان وسيغلا، شرع في عملية تحديد المدرسين في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وستتواصل حتى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وسيستمر بعد ذلك دفع المرتبات. وتقدم قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بناء على طلب من الحكومة، خدمات الأمن والوقاية دعماً لتنفيذ هذه العملية.

ثالثاً - التطورات في مجال حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية

٢٨ - يتوقع أن يصدر التقريران المتعلقان بعملية التحقيق بشأن حقوق الإنسان في أحداث كوروغو والأحداث التي وقعت منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في أعقاب تقديمهما إلى الأمين العام للأمم المتحدة من لدن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف.

٢٩ - وتعرب المنظمات الإنسانية عن قلقها للوضع الأمني السائد حاليا في الشمال والذي يعرقل نشاطاتها والعودة إلى الأحوال الطبيعية. وأثر الوضع الحالي في البداية على إعادة انتشار الإدارة العامة والموظفين في قطاعي الصحة والتعليم. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أدت المظاهرات إلى عرقلة القيام بعملية في بواكي من أجل تخصيص قسط من الاستحقاقات المخصصة للعائدين إلى وظائفهم في الشمال - المدرسون والموظفون الصحيون أساسا. وكما ذكر آنفا، استؤنفت العملية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٣٠ - وتتمثل إحدى الشواغل الأخرى الناجمة عن التصور السلبي لدور الأمم المتحدة في عملية نزع السلاح في صعوبة الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة. وقد خفضت وتيرة الأنشطة الإنسانية وصار الاضطلاع بالمهام منحصرا في المهام الضرورية جدا بسبب الأوضاع المتوترة حاليا في الشمال.

رابعاً - الخلاصة

٣١ - إن الطريق المسدود الذي بلغته حاليا عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتعلق بكل بساطة بالحفاظ على التوازن السياسي الهش بين تحقيق إنجازات في مجال نزع السلاح وضمان إقرار الإصلاحات التشريعية والدستورية المقترحة في إطار اتفاق لينا - ماركوسي والمتفق بشأنها في إطار اتفاق أكرال الثالث. وقد عبر الرئيس غباغبو بشكل واضح عن التزامه بضمان إقرار جميع الإصلاحات ذات الصلة المتوخاه في اتفاق لينا - ماركوسي. وتتمثل إحدى النقاط الحاسمة في مبادرة الرئيس هذه في كيفية تجاوزه مرحلة تعديل المادة ٣٥ وانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ليس كيفما اتفق بل وفقا لروح اتفاقي لينا - ماركوسي وأكرال الثالث وللتفاهم الذي تم التوصل إليه فيهما.

٣٢ - إن الوضع الحالي يشكل مرحلة حرجة وحاسمة في إطلاق دينامية إيجابية في عملية السلام. وكما لمح إلى ذلك وزير الخارجية الفرنسي في باريس ورؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في أبيدجان في بياناتهم، فإنه ينبغي اعتبار إقرار الإصلاحات التشريعية والدستورية وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمثابة "ملف واحد". وينبغي لهذا الملف، كما أضاف بيان الأمين العام للأمم المتحدة، أن يؤمن "التنفيذ التام وغير المشروط لأحكام اتفاقي لينا - ماركوسي وأكرال الثالث، بما في ذلك ما يتعلق فيهما بالإصلاح الدستوري ونزع السلاح".

٣٣ - وينبغي لرؤساء الدول الأفريقية والأمين العام، تعبيرا منهم على مزيد من التشجيع لجميع الجهات السياسية الفاعلة في كوت ديفوار، أن يحثوا هذه الجهات على اتباع هذه المبادئ في المضي قدما في عملية السلام.
